مقترح إنشاء مركز معلومات وطني لدعم اتخاذ القرار بالجزائر

Proposal to establish a national information center to support decision-making in Algeria

د. يحياوي محمد

جامعة المدية- الجزائر

Ben.medyahia@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018-02-13 تاريخ النشر: 29-10-2018

Résumé:

Dans le cadre de développement du secteur de l'information, L'Algérie prendre en charge de crée des source d'information dans les différents domaines scientifiques, économiques et sociales, concernant : office nationale des statistiques (O.N.S), conseille nationale économique et sociale (C.N.E.S) et centre de recherche de l'information scientifique et technique. Mais généralement on se trouve des contradiction dans les données et les informations qui produites et démontré par Ses sources d'information, et pour ce la, il faut les fusionné dans un centre d'information nationale qui constitué et établi des informations types et bien précisées pour l'aide de la décision dans les différents nivaux d'administrations.

مقدمة:

مع دخول العالم مرحلة جديدة – مرحلة عصر المعلومات – متزامنة مع ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح توفير قاعدة بيانات وطنية حول المؤشرات المتعلقة بالتنمية، تشكل متطلبا تنمويا وعلميا وقناعة راسخة بضرورة الاهتمام الجدي بالمعلومات والبدء بخطوات عملية للسير في طريق المعلوماتية، وهذا ما انتهجته الكثير من الدول خاصة النامية منها عندما أسست ما يعرف بالمركز الوطني للمعلومات كاستجابة فعلية منها لتحقيق تلك المتطلبات، وتمثل البيانات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الرافد الرئيسي لهذه المراكز، حيث توفر الكثير من المؤشرات الرئيسية التي تدعم متخذي القرار في عملية التخطيط المستقبلي وتحقيق التنمية وتمثل عنصراً حيوياً للنمو والازدهار وأداة فاعلة للتفوق العالمي.

ويمكن اعتبار القرارات المتعلقة بإنشاء هيئات رسمية معلوماتية في الجزائر منذ بداية الستينات تأكيدا على اهتمام الدولة بتوفير قواعد بيانات وطنية حول المؤشرات المتعلقة بالتنمية، ويتعلق الأمر بالديوان الوطني للإحصائيات، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(*)

ولعل إنشاء مركز وطني للمعلومات في الجزائر يجمع بين هذه الهيئات بغرض توحيد معلوماتها التي قد تتضارب في الكثير من الأحيان يمثل أولى الخطوات الهامة نحو تأسيس قطاع المعلومات الوطني.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تقييم فعالية مصادر المعلومات الرسمية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرار، ثم تقديم نموذج لإنشاء مركز معلومات وطني في الجزائر(*)

المحور الأول: واقع قطاع المعلومات بالجزائر

حتى نستطيع تحديد واقع قطاع المعلومات بالجزائر وجب البحث في قيمة المعلومات المنتجة والمقدمة من طرف مختلف الهيئات الرسمية، ثم مساهمة هذه المعلومات في اتخاذ القرار على المستوى الجزئي والكلي.

أولا: تقييم فعالية مصادر المعلومات الرسمية بالجزائر

لتقييم فعالية مصادر المعلومات الرسمية الحالية في تفعيل قطاع المعلومات، ولمعرفة مدى إمكانية إنشاء مركز معلومات وطني بالجزائر. تم استطلاع رأي الباحثين والمؤسسات الاقتصادية حول هذا المشروع[1].

1. أهم مصادر المعلومات الرسمية المعتمد عليها في جمع المعلومات: أفاد 47% من عينة الدراسة أنهم لا يعتمدون بدرجة كبيرة على المعلومات المقدمة من طرف O.N.S وهي نسبة كبيرة حيث تمثل تقريبا نصف عينة الدراسة، ومثلت نسبة من يتعاملون مع هذه الهيئة بدرجة كبيرة وكبيرة جدا 37% و17% من يعتمدون على هذه الهيئة بدرجة كبير نوعا ما. كما أفاد 67%

من عينة الدراسة أنهم لا يعتمدون بدرجة كبيرة على المعلومات التقنية والعلمية التي تقدمها C.E.R.I.S.T وتمثل هذه النسبة نسبة كبيرة من عينة الدراسة، في حين بلغت فقط نسبة 10% ممن يعتمدون بدرجة كبيرة وكبيرة جدا على هذه الهيئة في جمع المعلومة العلمية والتقنية وهي نسبة ضعيفة جدا، أما 23% المتبقية فهي تعتمد بدرجة كبيرة نوعا ما على المعلومات المقدمة من طرف هذه الهيئة.

ونفس الشيء بالنسبة C.N.E.S الذي لاحظنا أن 60% من عينة الدراسة لا يعتمدون بدرجة كبيرة على المعلومة الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من طرف هذه الهيئة، في حين جاءت درجة الاعتمادية لمقياس كبيرة جدا وكبيرة بنسبة 10% وهي نسبة ضعيفة جدا، أما من يعتمدون على هذه الهيئة بدرجة كبيرة نوعا ما فقد بلغت نسبة 30%. ويمكن تلخيص هذه الأرقام في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: درجة اعتماد عينة الدراسة على مصادر المعلومات الرسمية

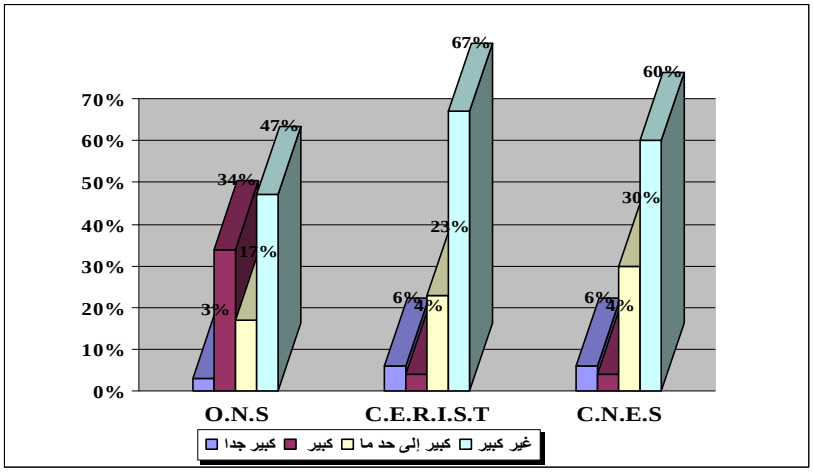

المصدر: من إعداد الباحث

2. أهم الطرائق المستخدمة للحصول على المعلومات اللازمة من هذه المصادر:

وجدنا من خلال الدراسة الميدانية أن 50% ممن يرجعون إلى الهيئات السابقة الذكر في جمع معلوماتهم يعتمدون بدرجة كبيرة على الزيارة الميدانية لمقرات هذه المصادر، وما نسبته 45% ممن يعتمدون على الاتصالات الشخصية بدرجة كبيرة وكبيرة جدا، في حين جاءت نسبة 45% لمن يعتمدون على الموقع الالكتروني لهذه المصادر على شبكة الانترنت بدرجة كبيرة وكبيرة جدا. أما فيما يخص درجة الاعتماد على المجلات المنشورة من طرف هذه المصادر فأفاد 50% من أفراد عينة الدراسة أنهم يعتمدون عليها بدرجة كبيرة وكبيرة جدا، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2: الطرائق التي تستخدمها عينة الدراسة في جمع المعلومات من مصادرها

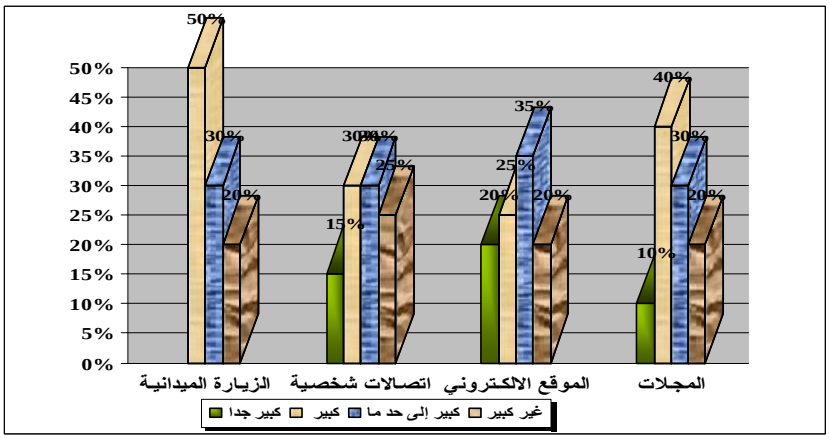

المصدر: من إعداد الباحث

3. تحديد فعالية المعلومات المتحصل عليها: تبين أيضا أن 80% من أفراد عينة الدراسة الذين يعتمدون على المصادر السابقة الذكر واجهوا صعوبات أثناء جمعهم للمعلومات من هذه المصادر. وأفاد 50% من أفراد عينة الدراسة أن المعلومات المتحصل عليها ضعيفة وغير شفافة، ويلاحظ أيضا أن 45% من أفراد عينة الدراسة قدروا فعالية المعلومات المتحصل عليها من المصادر السابقة الذكر بملاحظة فوق المتوسط، و25% قيموا هذه المعلومات بملاحظة حسن، في حين تساوت الملاحظات متوسط ودون المتوسط بنسبة 10% لكل واحدة منهما، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تقييم عينة الدراسة لفعالية المعلومات المتحصل عليها من المصادر الرسمية

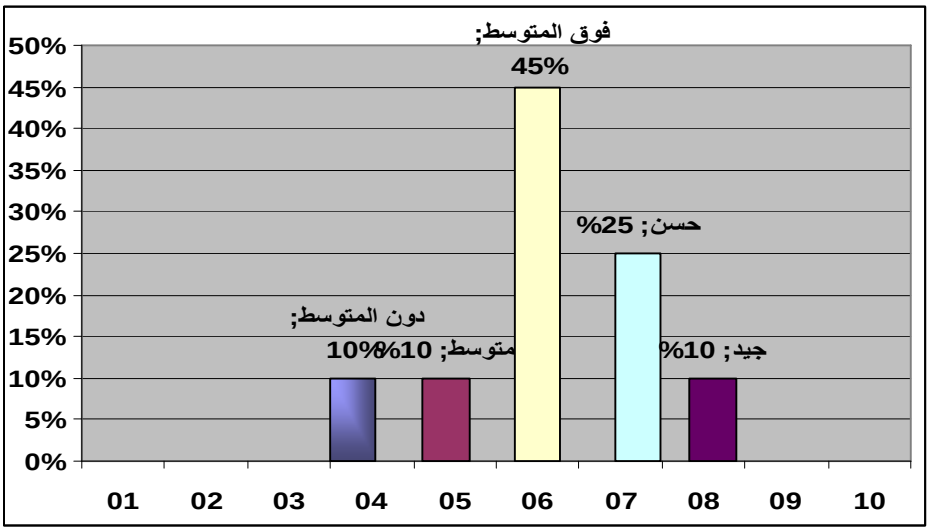

المصدر: من إعداد الباحث

4. تقييم مساهمة مصادر المعلومات الرسمية في تفعيل دور قطاع المعلومات بالجزائر:

يتضح من خلال البيانات المتوصل إليها أن لمصادر المعلومات الرسمية دور فعال إلى حد ما في تفعيل قطاع المعلومات بالجزائر مثلما أفاد به 60% من عينة الدراسة، وكما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: تقييم عينة الدراسة لدور مصادر المعلومات الرسمية في تفعيل قطاع المعلومات بالجزائر

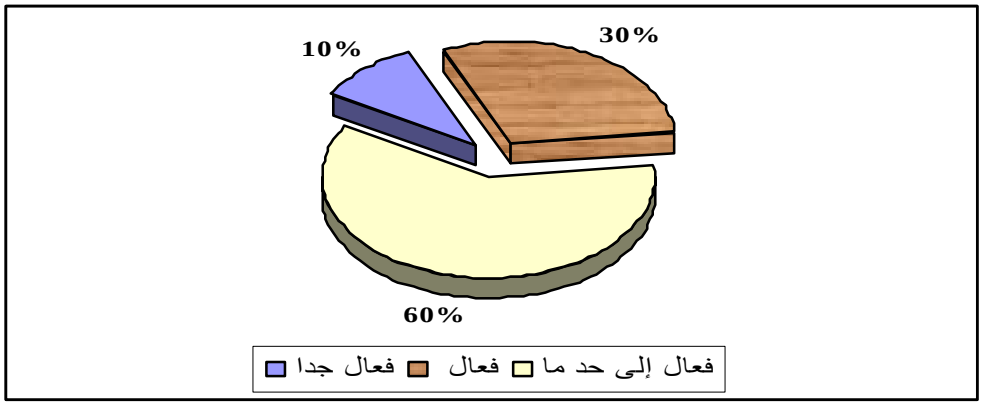

المصدر: من إعداد الباحث

5. تحديد درجة الموافقة على اقتراح إنشاء مركز معلومات وطني بالجزائر:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن 93% من أفراد عينة الدراسة وافقوا بدرجات كبيرة وكبيرة جدا على مشروع إنشاء نظام معلومات وطني بالجزائر.

الشكل رقم 5: درجة موافقة عينة الدراسة على اقتراح إنشاء نظام معلومات وطني بالجزائر

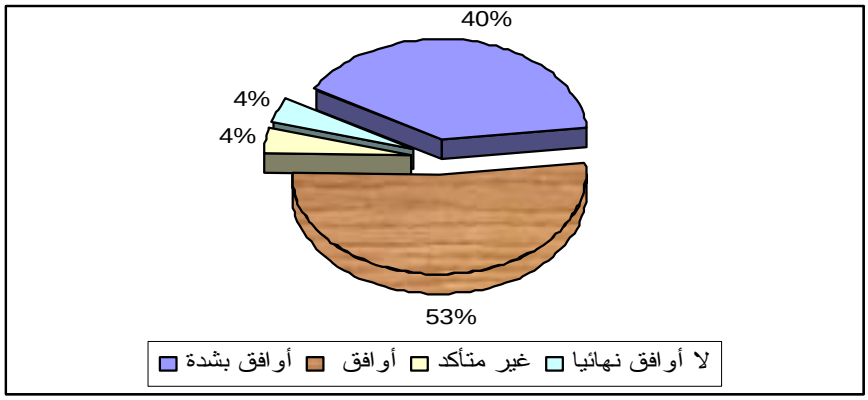

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا- عرض المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسات الاقتصادية والمتعلقة بقطاع المعلومات:

هناك الكثير من المشاكل التي تحول دون التطور السريع لهذه المؤسسات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1. ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طلب العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس...، كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وإن وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.

2. ندرة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار: فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

3. نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني): حيث يفتقر صاحب المشروع (كفكرة) أو المؤسسة (كواقع) إلى معلومات لا مناص منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين (المحليين والأجنبيين)، المنافسين المحتملين...، ومن شأن المركز الوطني للمعلومات توفير مثل هذه المعلومات.

4. نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي): يشكل غياب مثل هذه المعلومات، والتي تحمل بعدا استراتيجيا، خطرا يهدد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وعلى قطاع الأعمال ككل، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون أن تعرف عنه سوى القليل، وهو ما يؤدي إلى الصدمة (le choc)، مما يسبب انهيارا وتراجعا لمؤسساتنا، وهذا ما نخشى حدوثه في إطار ما يسمى بالانضمام إلى الاقتصاد الدولي في شكله الإقليمي (اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية) أو في شكله العالمي (المنظمة العالمية للتجارة).

5. نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية: حيث يجد أصحاب المؤسسات صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر مؤسساتنا على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك.

6. نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة: ويدفع هذا النقص المؤسسات إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن

أنسب الأسعار، وبالتالي فإن غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك مؤسساتنا تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

وتسعى المؤسسات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل، يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المؤسسات.

7. عدم وجود هيئات (مراكز) متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها: إن توفر المعلومات والبيانات في شكلها الخام قد يشكل في حد ذاته مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الاقتصادية عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يوجب عليهم البحث عن مغزى هذه البيانات ومدلولاتها في شكل مبسط أو بنوع من الشرح والتحليل، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

المحور الثاني: تقديم عرض لأهم محاور مركز المعلومات الوطني المقترح في الجزائر

تبرز الحاجة وتتزايد الأهمية في بناء وإدارة وتطوير نظام وطني متكامل للمعلومات يؤمن الإسناد اللازم لرسم السياسات وصناعة القرارات، ودعم وتحسين اتخاذ القرارات، الأمر الذي يجعل إنشاء وحدة متخصصة لدعم صناعة واتخاذ القرار يمثل متطلباً أساسياً وهاماً لمساعدة المجتمع على التعرف على مشكلاته وتوجيه موارده نحو الاستغلال الأمثل، وتحقيق كفاءة عالية في الإنتاج والخدمات.

1. مفهوم مركز المعلومات الوطني المقترح: مركز المعلومات الوطني المقترح والذي ينبغي أن يكون تحت الرقابة الوصائية لأعلى سلطة في البلاد كرئاسة الجمهورية هو نظام متكامل للمعلومات، يسير لا مركزيا، يربط بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وبين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها ضمن شبكة وطنية، يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات والمعارف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الأحدث والأكثر شمولية لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي القرار في القطاعين العام والخاص، بما يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات، بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية والإنتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها، ولهذه الغاية تلتزم المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المركز المقترح لبناء هذا النظام وتوحيد الجهود من خلال رؤية وطنية موحدة ومتكاملة.

وفق هذا التعريف يتضح أن نظام المعلومات الوطني المقترح هو عبارة عن آلية لمعرفة وحصر المعلومات وإعادة تنظيمها بطريقة تكون قابلة للتداول من خلال شبكات الكمبيوتر وشبكة الانترنت العالمية، بحيث تساهم جميع الوزارات والمؤسسات الوطنية الجزائرية وحتى الأجنبية التي لها استثمارات في الوطن في رفد هذا البنك بالمعلومات التي تنتجها أو تقوم بالربط مع المركز كل حسب نوع المعلومات التي ينتجها، ومن هنا سوف يتم تقسيم المعلومات إلى خلايا معلوماتية على مستوى الوزارات والمؤسسات وتكون كل خلية مسئولة عن المعلومات التي تنشر وعن كيفية نشرها، وهذا الأمر سوف يوفر المرونة الكافية لنشر المعلومات من مصدرها مباشرة بالإضافة إلى انه يساعد الوزارات والمؤسسات على تطوير أنظمتها الداخلية.

في نظام المعلومات الوطني المقترح تقسم الخلايا المعلوماتية إلى مجموعة من القطاعات لتيسير الوصول إلى المعلومات واسترجاعها وتبادلها، وكل قطاع يحوي شبكة فرعية من النظام الوطني على النحو التالي: الصناعة، التعليم والتكوين، الحكومة والشؤون السياسية، البحث والعلوم التكنولوجية، القانون والتشريع، الزراعة، الموارد الطبيعية، البيئة، الاقتصاد، الثقافة، السكان، الصحة، العمل، المجتمع والظروف الاجتماعية، النقل، السياحة والآثار، ويستخدم النظام المقترح تكنولوجيا الانترنت لنقل وعرض المعلومات وتكنولوجيا الانترانت لتبادلها.

2. أهداف نظام المعلومات الوطني المقترح: يهدف المركز الوطني للمعلومات المقترح إلى بناء وإدارة وتطوير نظام وطني متكامل للمعلومات، يشتمل على مجموعة واسعة من أنظمة المعلومات القطاعية والفرعية، وترتبط كافة وحداته بشبكة وطنية متكاملة للمعلومات، وفي إطار هذا الهدف الرئيسي يعطي المركز المقترح أولوية خاصة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- توفير المعلومات اللازمة لدعم صناعة القرار وتمكين صانعي القرار من اتخاذ القرارات بطرق سليمة وبناء على معطيات معلوماتية دقيقة وكافية؛

- التوسع في إدخال الأنظمة المعلوماتية التي تساعد على تطوير نظم الإدارة وتحديث أساليب العمل في كافة القطاعات وفي مختلف مجالات أنشطة الدولة، وذلك من اجل تطوير آليات العمل المؤسسي وتحسين أداء الحكومة في القيام بوظائفها وتقديم خدماتها للمواطنين وتمكينها من الانتقال التدريجي نحو تطبيقات الإدارة (الحكومة الإلكترونية) الإلكترونية؛

- تعميم استخدام أنظمة التبادل المعلوماتي الشبكي وذلك بهدف تسهيل انتقال وتبادل ونشر المعلومات سواء داخل الأجهزة والمؤسسات أو فيما بينها وكذلك مع عامة المواطنين أيضا؛

- توفير المعلومات الدقيقة والكافية والتي تمكن من الدارسة العميقة للمشكلات المعيقة للتطور والتعرف على الإمكانات والفرص والموارد المتاحة وتحديد الأولويات الملحة في مختلف مجالات التنمية وبالتالي وضع السياسات والخطط والبرامج بتوجهات سليمة ومتابعة تنفيذها بقدر كاف من الفعالية؛

- توسيع المشاركة في نشر وتبادل المعلومات من خلال شبكات المعلومات المحلية والعالمية، وفي نفس الوقت الاستفادة من هذه الشبكات لتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات والمعارف والثقافات والخبرات المتاحة لدى الشعوب الأخرى في مختلف بلدان العالم؛

- توفير المعلومات المتكاملة التي تساعد المستثمرين في التعرف على نظم الاستثمار واكتشاف المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة؛

- دعم وتشجيع الإنتاج العلمي والمعرفي ومساعدة الباحثين والدارسين في الحصول على المعلومات والمراجع التي يحتاجون إليها للقيام بأعمال البحوث والدراسات في مختلف المجالات النظرية والتطبيقية؛

- الإسهام مع مختلف الأجهزة والمؤسسات وقطاعات الأعمال من خلال القيام ببناء قاعدة معلوماتية واسعة مرتبطة بتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة وإيجاد أنشطة جديدة تسهم في زيادة فرص العمل وخلق مصادر جديدة إضافية لتنمية الموارد وتحسين مستويات الدخل؛

- تنمية القدرات البشرية وتطوير المهارات والمعارف التخصصية في المجال المعلوماتي والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في إتباع أفضل أساليب التأهيل النظري والتطبيقي؛

3. مهام نظام المعلومات الوطني المقترح:

يتولى المركز المقترح في سبيل تحقيق أهدافه المهام التالية:

- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والحلقات الدراسية والاجتماعات المحلية والخارجية ذات العلاقة بأهداف المركز؛

- وضع المواصفات والأنماط الفنية والإجراءات واجبة الإتباع للتعاقد على شراء أو استئجار الحاسبات وتوابعها والبرامج الجاهزة وأجهزة ومعدات حفظ الوثائق أو للحصول على خدمات أو استشارات فنية من شركات وبيوت خبرة محلية أو أجنبية متخصصة في تلك المجالات، واعتماد التعاقدات التي تبرم لهذا الغرض والإشراف الفني على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة؛

- توفير القواعد الرئيسية من البيانات والمعلومات على المستوى الوطني عن طريق جمع ومعالجة وحفظ وتحليل البيانات والمعلومات بمختلف أشكالها وأوعيتها ومصادرها ومتابعة انتظام تدفقها وتحديثها واسترجاعها وبثها؛
- وضع أسس ومعايير موحدة لمختلف العمليات الفنية لمعالجة البيانات والمعلومات وتبادلها على المستوى الوطني؛
- إنشاء نظام متكامل للخدمات المعلوماتية عن طريق البث الانتقائي للمعلومات للباحثين والمهتمين وصانعي القرار والرد على الاستفسارات وفقًا للسياسات والإجراءات المنظمة؛
- إصدار النشرات والدوريات المتعلقة بالمعلومات ونشر الوعي الوطني بمدى أهميتها واستخدامها؛
- إنشاء مكتبة وطنية الكترونية للمعلومات؛
- الاستعانة بالخبرات المتخصصة الوطنية والأجنبية وفقًا للسياسات والقواعد التي يضعها.

4. مصادر تمويل المركز الوطني للمعلومات المقترح

فيما يخص عملية تمويل المركز فنقترح أن تكون له ميزانية مستقلة ملحقة بميزانية مصالح رئاسة الجمهورية في موازنته السنوية، ويتم الصرف منها بنظر رئيس المركز وفقًا للقواعد واللوائح المنظمة لذلك، وتتكون الموارد المالية للمركز مما يلي:

- الإيرادات الناتجة عن ممارسة المركز لأعماله في مجال البحوث والدراسات والاستشارات وتقديم الخدمات التربوية المختلفة؛
- الهبات والإعانات والتبرعات والمساعدات المالية التي يوافق عليها المركز، على أن تقترن بموافقة مكتب رئاسة الجمهورية إذا كانت من مصدر غير جزائري؛

5. آلية عمل المركز الوطني للمعلومات المقترح:

تمثل مجالات أنشطة المركز الوطني للمعلومات التقسيمات النوعية الاختصاصية المستجيبة لتحقيق أهداف واتجاهات العمل المعلوماتي المنوط بالمركز والمبنية أيضا على قاعدة التحليل والتصنيف العلمي للعمليات المعلوماتية والاختصاصات المهنية والوظيفية لدى المركز.

أ- الهيكل التنظيمي لمركز المعلومات الوطني المقترح: نقوم في هذا الإطار بتقديم هيكل تنظيمي تصوري للمركز

الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي للمركز المقترح

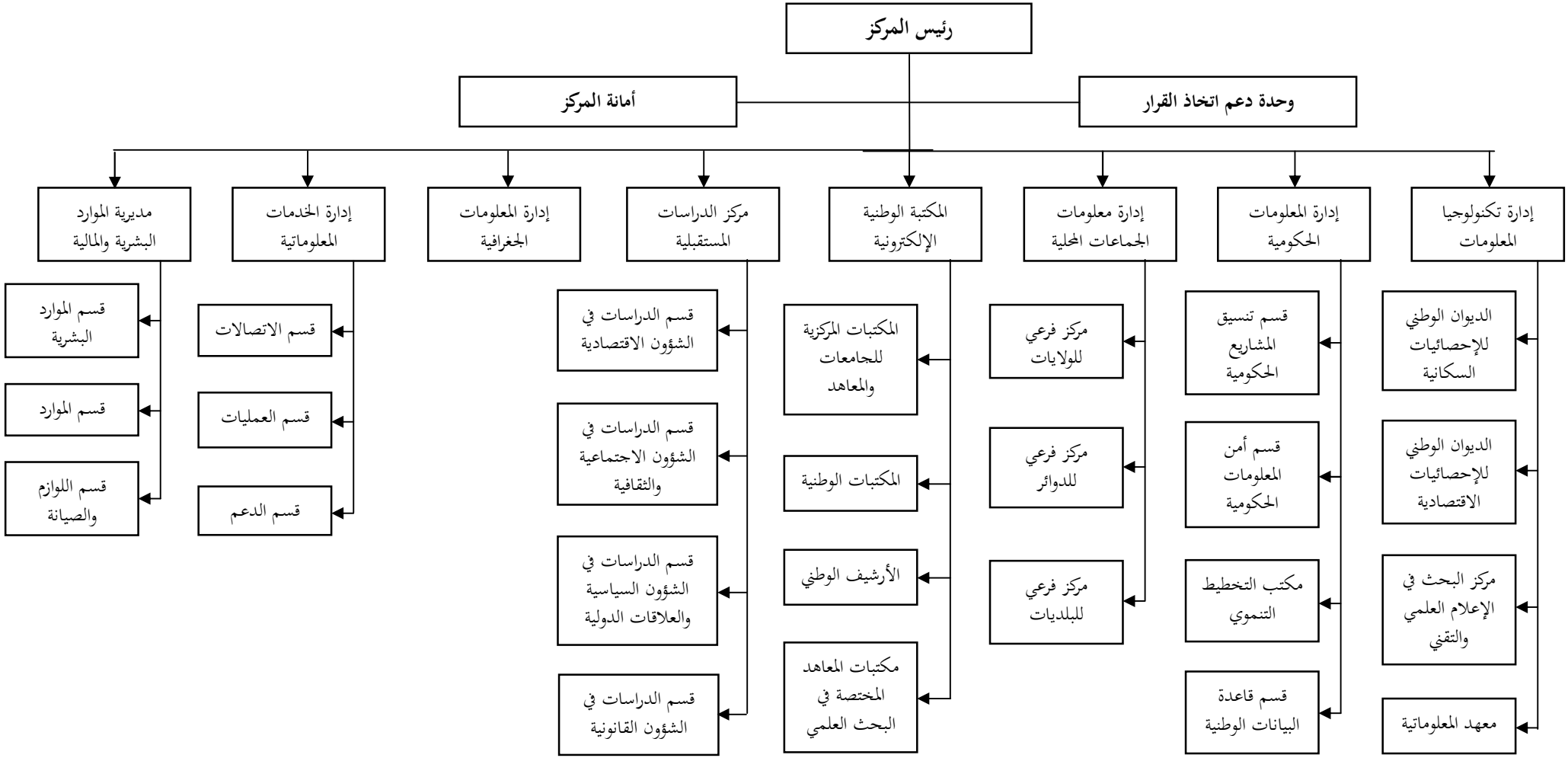

المصدر: من إعداد الباحث

ب- مجالات نشاط مركز المعلومات الوطني المقترح: ليتسنى للمركز القيام بأنشطته ومهامه المعلوماتية في مسار يؤمن الوصول إلى هدفه الكلي فقد كان من الضروري استيعاب ذلك الهدف وترجمته بصورة مباشرة من خلال محاور واتجاهات عمل رئيسية. وعلى هذا الأساس فإنه سيتم التطرق إلى مجالات الأنشطة المعلوماتية للمركز وفقاً للتقسيمات الموضحة في الشكل الآتي:

شكل رقم 7 مجالات أنشطة المركز المقترح

المصدر: من إعداد الباحث

- **المجال الفني المعلوماتي:** يهتم المركز الوطني للمعلومات في المجال الفني بإدخال واستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات وإدارة وتنفيذ مختلف العمليات الفنية المعلوماتية، ويتركز نشاطه في هذا المجال في بناء وتشغيل أنظمة المعلومات وقواعد البيانات والقيام بالتطبيقات والمعالجات الآلية لإنتاج المعلومات والإسهام في إعداد وتهيئة المستلزمات التقنية والبرمجية والقدرات الفنية والعلمية الأزمة لإقامة وتسيير الوحدات المعلوماتية وتطويرها المستمر، إلى جانب بناء وتشغيل شبكات الحواسيب الآلية وأنظمة الاتصال الإلكتروني الشبكي للتبادل المعلومات، ومن هنا فإن نشاط المركز الوطني للمعلومات ينطوي عملياً في المجال الفني المعلوماتي على الجوانب الرئيسية التالية: برمجة النظم وقواعد البيانات، المعالجة الآلية للبيانات والمعلومات، تشغيل النظام الشبكي، إقامة وتطوير آليات ونظم العمل المعلوماتي.

- **مجال خدمات المعلومات:** يهتم المركز في مجال خدمات المعلومات بجمع مدخلات البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة وتزويد المستفيدين بالمعلومات التي يحتاجون إليها، وفي إطار القيام بذلك يهتم المركز بتنمية المصادر المعلوماتية، وتأمين التدفق المتزايد لمدخلات إنتاج المعلومات، وتوفيرها بالمستوى المواكب لاتساع وتنوع احتياجات المستفيدين وتحقيق الاستفادة المثلى من المعلومات المتاحة والموضوعة في متناول المستخدمين لها، ويعمل المركز على تنظيم نشاطه في مجال خدمات المعلومات وفقاً لتنوع المهام في هذا المجال والتي تشمل الجوانب الرئيسية التالية:

الشكل رقم 8 مجال خدمات المعلومات

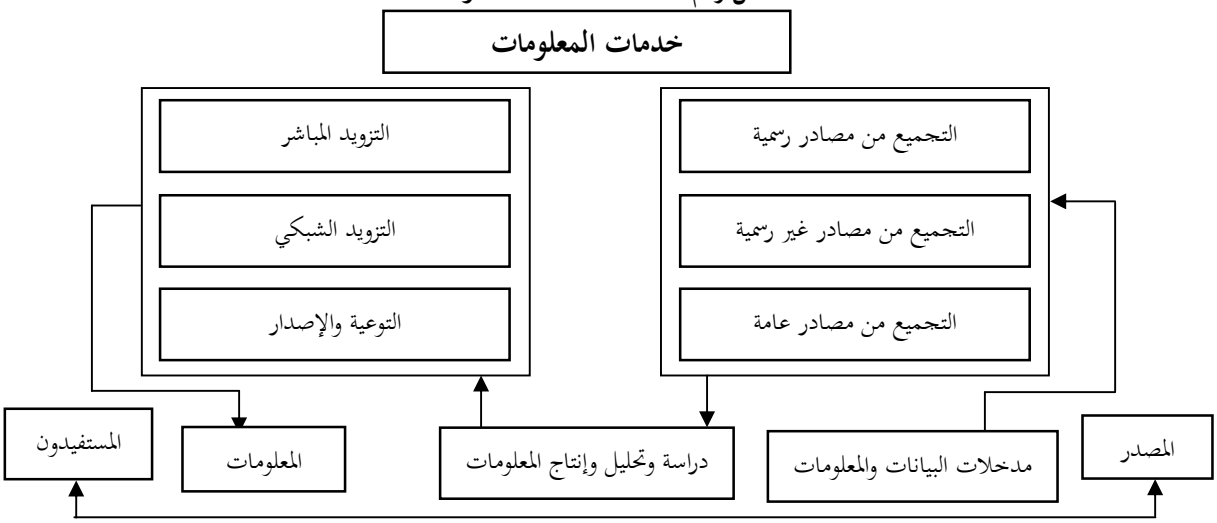

المصدر: من إعداد الباحث

- مجال التحليل والدراسات: يهتم المركز الوطني للمعلومات في مجال التحليل والدراسات بتنفيذ الأنشطة المختلفة المتعلقة بدراسة وتحليل المعلومات وتحديد مكونات مدخلات إنتاج المعلومات ومخرجاتها ووضع التكوين البنائي والمحتويات المعلوماتية للرصيد المعلوماتي المتنامي لدى المركز، إلى جانب دراسة وتحليل الأنشطة والعمليات الجارية في مختلف القطاعات وذلك في إطار تنفيذ مهام تحليل وتصميم وبناء أنظمة المعلومات.

الشكل رقم 8: مجال التحليل والدراسات

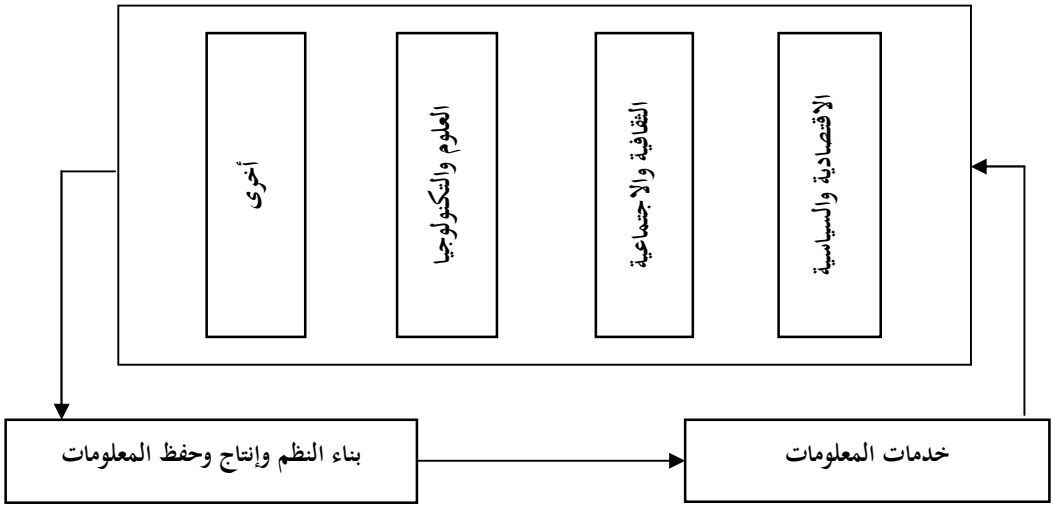

المصدر: من إعداد الباحث

- مجال التطوير والإدارة: يهتم المركز الوطني للمعلومات في مجال التطوير والإدارة بوضع الخطط المرحلية لبناء وتطوير القطاع المعلوماتي ومتابعة تنفيذ تلك الخطط وتهيئة مقومات التطوير الإستراتيجي للمعلوماتية واستقطاب الفرص والإمكانيات التي تتحقق من خلال التعاون مع الأطراف والجهات الداعمة لإدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات وإسناد مشروعات وبرامج تنمية القدرات الذاتية للنهوض بالمعلوماتية، إلى جانب إقامة علاقات تعاون متنامية مع مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بإنتاج وتبادل المعلومات، والعمل على تزايد حضور المركز وتوسيع مساهماته في الأنشطة والفعاليات العلمية في حقل المعلوماتية على المستويين الداخلي والخارجي.

كما يهتم المركز أيضا في مجال التطوير والإدارة بتحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والقدرات المتوفرة لديه، وتهيئة العوامل المساعدة لتنظيم وتنشيط الجهد الجماعي فيه وتأمين الإدارة الفعالة في تسيير أعماله وأنشطته الداخلية المختلفة.

إن اتجاهات عمل المركز الوطني للمعلومات ومجالات أنشطته المختلفة التي تم التطرق إليها تعكس مدى اتساع وتعمق الطابع العلمي في العمل المعلوماتي، وهي على الرغم مما تتصف به من تنوع في الأنماط وتعدد في المراحل إلا أنها تتسم في مجملها بنشاط متكامل ومترابط في جميع حلقاته، وفي حين يهتم المركز بإقامة وتطوير البنى الأساسية والهيكلية للمعلوماتية وإدخال واستخدام تكنولوجياتها وبناء وتطبيق نظمها وبرمجياتها وتنفيذ عمليات جمع وإنتاج وتنمية المعلومات وتزويد المستفيدين بها وتأمين فعالية استخدامها فانه يتجه في المحصلة النهائية لبناء قطاع معلوماتي متطور يسهم بفعالية في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتدعيم مرتكزاته العلمية ومواكبة التطورات العالمية المعاصرة وذلك بما يؤدي إلى النهوض بواقع حياة الشعب وتحقيق رقيه وازدهاره.

المحور الثالث: أهم تطبيقات مركز المعلومات الوطني المقترح في الجزائر

يلعب المركز الوطني للمعلومات دورا هاما في تفعيل دور المعلومات كمدخل هام في العملية التنموية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة وتسهيل الوصول إليها وتحليلها، بهدف مساندة صانعي القرار والمخططين والباحثين والمستثمرين على اتخاذ القرار التنموي السليم.

1. دور مركز المعلومات الوطني في تفعيل الشفافية:

إن إخفاء المعلومات، أو بالأحرى اللاشفافية هو مؤشر على الفساد الإداري وسبب في استفحاله، ومقاومة لهذه الظاهرة الخطيرة، على المستويين الوطني والدولي، أصبحت الشفافية من الاهتمامات ذات الأولوية لدى العديد من المنظمات وعلى رأسها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بل وأصبحت من المؤشرات الأساسية في تطبيق الديمقراطية.

- **بناء مجتمع المعلومات وتنمية ثقافة الشفافية:** نعتقد أن من أبرز منتجات مركز المعلومات الوطني تكريس ثقافة الشفافية في المجتمع وتوطيد أواصر الثقة ما بين هيئات الدولة والجماهير بوجه عام، وما بينها والمتعاملين الاقتصاديين بوجه خاص.

وفي الواقع يؤدي تشييد نظام معلومات وطني فعال إلى تحقيق الفعالية على المستوى الكلي. ذلك أن نشر المعلومات، وهو ما يعبر عنه بمفهوم الشفافية، يؤدي إلى دعم اتخاذ القرار، وبالتالي ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الكفاءة.

ومن ناحية أخرى يجدر التأكيد بأن نشر المعلومة ليس قضية خاصة بمؤسسات الدولة وحدها، فحتى المؤسسات الاقتصادية الخاصة معنية بذلك أيضا. ولعل أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في مجال نشر المعلومات خوفها من المخاطر المحتملة التي قد تضر بالمؤسسة نفسها نتيجة لهذا النشر، فكثير من المؤسسات يقف عاجزا أمام ضبط حدود، أو عتبة، لجدوى نشر المعلومة. فكما أن حماية المعلومات له تكلفة من خلال كبح نشاط التجديد أو فقدان زبائن أو غير ذلك، فإن نشرها الكلي أيضا يمثل خطرا على المؤسسة، وهو ما يعبر عنه الشكل التالي:

الشكل رقم 9: الفعالية القصوى لنشر المعلومة

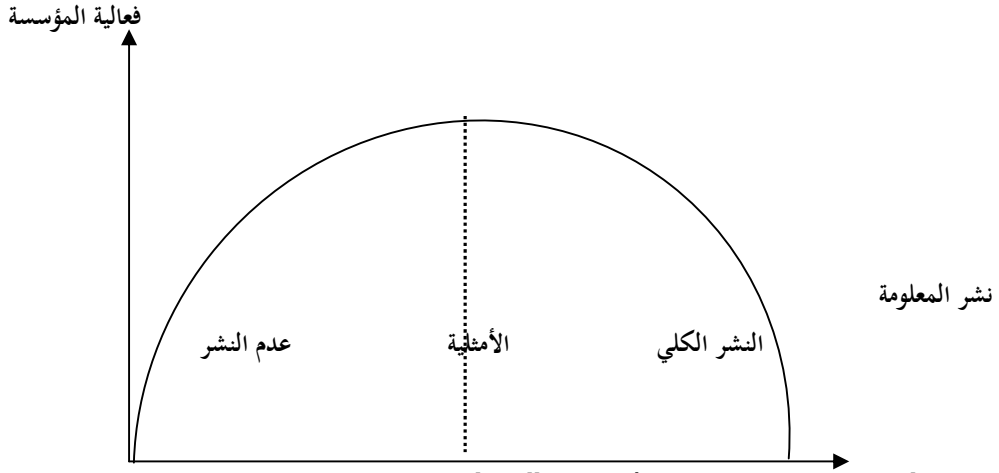

Source: B. Martinet et Y.M Marti, l'intelligence économique: Comment donner de la valeur concurrentielle à l'information?, édition d'organisation, paris, 2001, P 135.

- **تحقيق الشفافية في الإدارة:** تعتبر الشفافية في الإدارة من بين عناصر الحكم الرشيد خاصة المتعلقة بالمشروعات العامة وكيفية تسييرها، ومع هذا نجد أن الشفافية لا تتوقف عند هذا الحد، بل تشمل كل المؤسسات التي يمكن أن تسهم في خلق التنمية.

ولقد تأكد الأمر بأن النقائص الكبيرة في مجال الإدارة هي مصدر ضعف الأداء العام في البلدان النامية، وما يدل على ذلك هو سوء القرارات التي تتخذها السلطات العمومية المركزية منها أو المحلية أو المؤسسية في تلك البلدان. هذه البلدان التي تزداد الأمور فيها تعقيدا بسبب مجموعة من العوامل منها خاصة إخفاق تشغيل أنظمة معلوماتها، غياب أنظمة اليقظة والتقليد الذكي، نقص كفاءة مديري المؤسسات فيها وعدم تطبيق المساءلة العلنية الحقة، بالإضافة إلى ضعف تعبئة وتحفيز الموارد البشرية إطارات كانت أم يد عاملة فنية أو غير ذلك[3].

إن وجود مركز معلومات وطني - كمؤسسة من مؤسسات الشفافية على المستوى الوطني- يسهر على إنتاج وتقديم المعلومات بكل أنواعها لمختلف الهيئات والمصالح والأشخاص من شأنه أن يساعد على نجاح الشفافية، ويكون بمثابة الوقاية التي تسبق العلاج.

- **الشفافية في إدارة الموارد المالية:** للإدارة المالية في التطبيقات الحديثة وجهان: الأول، يخص الإدارة المالية العامة لقطاع الحكومة ويخص الثاني الإدارة المالية بمفهوم القطاع الخاص. وفي حين يركز المفهوم الأول على تطبيق الموازنة، تهتم الإدارة المالية في القطاع الخاص على توفير المعلومات لقرارات صائبة في المستقبل، لذا يغلب على الإدارة العامة للموارد المالية الجمود، ويغلب على الإدارة المالية الخاصة التطوير الشيء الذي يفسر شيوع الفساد في الدوائر الحكومية أكثر منه في قطاع الأعمال.

ويستهدف النظام الجديد للإدارة المالية تحكم أحسن في المعلومات المحاسبية مما يسمح بالحد من فرص الفساد ويزيد من فرص الحكم الرشيد بناء على خلفية استغلال المعلومات الصحيحة في وضع القرارات السليمة من جهة، وعلى خلفية تصميم نظام سلوكي لمحاربة الفساد. وميزة هذا النظام أنه يعمل بالترابط الداخلي بين أجزائه ويكون من مهامه توفير البيانات المالية الدورية وكذا تفاصيل التدقيق المحاسبي في أية لحظة، وتصميم الموازنة لتحكم أفضل في الإيرادات والنفقات، وإدارة المديونية تجنبًا للأزمة المالية.

2. دور المركز الوطني للمعلومات المقترح في دعم اتخاذ القرار بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

إن توافر المعلومات بالمكان وفي الزمان المناسبين يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة لمراكز القرار، وهذا ما يجلي قيمة المعلومة وأهميتها، سواء على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى التخطيط واستشراف المستقبل. وعليه، فإن وجود نظام على المستوى الوطني ينسق ويوفر هذه المعلومات يعتبر ضرورة تستدعي الاهتمام بها وجعلها ضمن الأولويات.

إن وجود مثل هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها أن تدعم هذه المؤسسات وتساعدها في عدة مجالات[4]:

- يوفر لها هذا النظام معلومات عن القطاع التي تشتغل فيه، وبالتالي الحصول على معلومات تخص فرص الاستثمار والمنافسة؛
- يوفر لها معلومات عن السوق، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الإنتاج الواجب توفيرها؛
- يوفر لها معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبول، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين؛
- يوفر لها معلومات عن الامتيازات القانونية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و بالتالي الاستفادة من هذه الامتيازات.
- يسعى إلى توفير دراسات من شأنها النهوض بالقطاع؛
- يوفر معلومات عن البورصات وعن الأسواق الخارجية وامتيازاتها، مما يشجع على التصدير؛
- يوفر معلومات عن المنافس الأجنبي وعن القطاع الذي سوف يعمل فيه والخصائص التي يتميز بها؛
- يوفر معلومات عن احتمالات حدوث أزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وما يمكن أن ينتج عنها، وهو ما يطلق عليه بالإنذار المبكر بالأزمات.

خاتمة

في الختام وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، يمكن القول أن مصادر المعلومات الرسمية في الجزائر أصبحت غير مؤهلة في توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار في كافة المستويات التنظيمية، إضافة إلى التضارب في بعض المعطيات والمعلومات المقدمة من طرف هذه المصادر فيما بينها، وأيضا مع المعلومات التي قد تصرح بها بعض الهيئات الحكومية الأخرى (خاصة الوزارات) ومدى تأثير هذا التضارب في المعلومات على عملية صنع واتخاذ القرار ثم على صحة ونتائج هذا القرار.

أيضا، من بين المشكلات الراهنة في المجال المعلوماتي بالجزائر بطء انتقال المعلومات في إطار السلم الهرمي للوحدات والأجهزة مما يضعف القدرة على تأدية وظائف الرقابة والإشراف والتوجيه على سير الأعمال والأنشطة الأمر الذي ينعكس في ضعف فعالية الإدارة بشكل عام، بالإضافة إلى إتباع طرق تقليدية في نقل وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة والمؤسسات مما يحد من مستوى الاستفادة من المعلومات المتاحة ويحد من إمكانية التنسيق والتعاون الفعال بين تلك الأجهزة والمؤسسات.

ومما يفاقم من مشكلات المعلوماتية في البلد أيضا، الافتقار إلى نظم أمنية المعلومات التي يمكن بواسطتها تأمين خزن المعلومات وحفظها وتبادلها بصورة سليمة وموثوقة، وغياب المعايير الموحدة الخاصة بإنتاج ومعالجة وتبادل المعلومات، وتشتيت الجهود وبعثرة الإمكانيات في محاولات غير منسقة لبناء شبكات معلومات بشكل منفرد ومجزأ وينقصها الكثير من الشروط والمتطلبات العلمية والمعلوماتية.

وفي كل الأحوال فإن إعطاء الأولوية للتعجيل ببناء مركز وطني للمعلومات في الجزائر وتنفيذ مشروعاته الإستراتيجية، وتوفير الموارد التمويلية الكافية لإنجازها بصورة متكاملة يمثل الضمانة التامة لإقامة بنية أساسية راسخة للمعلوماتية، وبناء قطاع معلوماتي متكامل تتوفر له المقومات والشروط التي تكفل نجاحه وتطوره المتسارع والمتواصل، وبدون ذلك فإن الاستمرار في توجيه الجهود والموارد نحو إدخال نظم وتقنيات معلومات على النحو القائم وبطرق مشتتة ومبعثرة لدى مختلف أجهزة وهيئات ومؤسسات الدولة لن يحقق أكثر من نتائج محدودة ومجزأة، وسوف يصل في النهاية إلى إهدار الكثير من الإمكانيات، ومضاعفة الإنفاق وتكرار الجهود.

هوامش البحث:

* نقصد بمصادر المعلومات الرسمية في الجزائر الهيئات الرسمية التي أنيطت بها مهام إنتاج المعلومات وتقديمها للمهتمين بالمجال المعلوماتي سواء داخل الوطن أو خارجه. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه لم يتم التطرق إلى باقي مصادر المعلومات الأخرى كالبنك المركزي، المجلس الوطني للمحاسبة، المفتشية العامة للضرائب ...إلخ لأنها تعتبر بمثابة هيئات تنفيذية للسياسات الموضوعة من طرف السلطات التابعة لها، وفي نفس الوقت تعتبر أيضا هيئات رقابية لكيفية تطبيق هذه السياسات، وبالنسبة للمعلومات التي تقدمها هذه الهيئات فهي معلومات متخصصة في مجال نشاط كل هيئة. إذن يمكن القول أنه حتى إذا اعتبرنا هذه الهيئات بمثابة مصادر معلومات رسمية فهي مصادر معلومات متخصصة عكس الديوان الوطني للإحصائيات الذي يسهر على تقديم المعلومة الاقتصادية والاجتماعية وهو الوحيد الذي له صلاحية نشر المعلومات للجميع.

* تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج المقدم كان نتيجة دراسة العديد من أنظمة المعلومات الوطنية العربية التالية: المركز الوطني للمعلومات اليمني، المركز الوطني للمعلومات لمملكة البحرين، المركز الوطني للمعلومات للمملكة العربية السعودية، المركز الوطني للمعلومات للمملكة الهاشمية الأردنية، المركز الوطني للمعلومات لدولة فلسطين.

[1]- شملت عينة الدراسة على:

- عدد من المؤسسات الاقتصادية والبالغ عددها 40 مؤسسة في مختلف المجالات الاقتصادية بالولايات المدية، البليدة، الجزائر العاصمة؛
- المديريات العامة لبعض الإدارات العمومية والبالغ عددها 20 إدارة على مستوى الجزائر العاصمة؛

- الباحثين الأكاديميين في مختلف التخصصات العلمية والبالغ عددهم 20 أستاذ في مختلف الرتب العلمية على مستوى جامعة المدية، جامعة البليدة، جامعة الجزائر.

أما بالنسبة للإطار الزمني للدراسة فكان في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2015.

[2]- رحيم حسين، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17 و18 أفريل 2006، المنظم من طرف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص02.

[3]- محمد سعيد أوكيل، قراءة حول الشفافية ونجاعة الأداء في عالم متغير، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول "أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، ماي/جوان 2003، الجزائر، ص02

[4]- رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص07.

قائمة المراجع المستخدمة:

الكتب:

1. د. الخليفي محمد بن صالح، الإنترنت للمكتبات ومراكز المعلومات السعودية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
2. د. العبود فهد بن ناصر بن دهام، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية (دون ذكر سنة النشر).
3. د. سامي عطا الله ، الحكومة الالكترونية اعتبارات للدول العربية، (ترجمة هدى يعقوب)، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دولة الكويت، 2000.
4. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير مقدم لمجلس الوزراء المصري، جوان 2006

المواقع الإلكترونية الرسمية

- الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: http://www.idsc.gov.eg.
- الموقع الرسمي لمركز المعلومات الوطني البحريني: http://www.cio.gov.bh.
- الموقع الرسمي لمركز المعلومات الوطني اليمني: http://www.yemen-nic.net.
- الموقع الرسمي لمركز المعلومات الوطني الأردني: http://www.nitc.gov.jo.
- الموقع الرسمي لمركز المعلومات الوطني السعودي: http://www.mol.gov.sa
- الموقع الرسمي للديوان الوطني للاحصائيات: http://www.ons.dz.
- الموقع الرسمي لمركز البحث في الاعلام العلمي والتقني: http://www.cerist.dz.
- الموقع الرسمي لوزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال www.mptic.dz
- الموقع الرسمي للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي www.cnes.dz
- الموقع الرسمي لاتصالات الجزائر www.algerietelecom.dz
- الموقع الرسمي لسلطة الضبط للبريد و المواصلات www.arpt.dz

المراجع باللغة الأجنبية

1. JAMES, A. Senn, Information System in Management, 04 Edition, Belmont, California, Wadsworth Publishing Co, USA, 1992.

2. SENN Jame, Information Technology in Business, Prentice Hall, 2002.

3. ZHOU Hongren, Global Perspectives on E. government, The united nations department of economic and social affairs, 2002.